الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.43

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
3 November 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الاثنين، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تكاليف الدعم ذات الصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

البند ١١٦ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

إشادة بالسيد جوزيف أكاكبو - ساتشيفي، أمين اللجنة، بمناسبة إحالته على التقاعد

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-27373 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تكاليف الدعم ذات الصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/57/442 و A/57/442/Add.1 وA/57/434 الفقرتان ٥ و ٦)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/57/372)

١ - **السيد كوياما** (وحدة التفتيش المشتركة): تكلم بطريقة التداول بالفيديو، فقدم تقرير لجنة التفتيش المشتركة عن تكاليف الدعم ذات الصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/57/442). وقال إن التقرير فريد لأنه أعد بتعاون وثيق مع العديد من المؤسسات. كما يشهد الاجتماعان المشتركان بين الوكالات المعقودان بشأن التقرير على الأهمية التي تم إيلاؤها لهذا الأمر. كما أدرج مرفق التقرير استجابة للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٥٦ التي طلبت إدراج تعليقات المؤسسات المشاركة.

٢ - وأضاف أن الموجز التنفيذي يبين في مستهله أن الغرض هو مواءمة سياسات تكاليف الدعم في كل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويبرز الجدول الوارد في الصفحات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ نطاق معدلات استرداد تكاليف الدعم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقال المتحدث إنه تم اعتماد معدل ١٣ في المائة في السبعينيات، كما تطرح الجهات المانحة تساؤلات عديدة عن مدى صحته. وأن غالبية المؤسسات تفضل أن تتم مواءمة قياس تكاليف الدعم على صعيد السياسات بدلا منه على صعيد معدلات استرداد تكاليف الدعم.

٣ - وقال إن الموارد الخارجة عن الميزانية كما يشار إلى ذلك في الفقرة ٣، ليست تبرعات بحتة، بل إنها موارد ''إضافية'' أو ''تكميلية'' عند مقارنتها بالموارد التي هي أساسية لعملية استعراض الميزانية واعتمادها.

٤ - وقال إن التقرير يشمل صياغة سياسات تكاليف الدعم وتنفيذها ومواءمتها. وفي ما يتعلق بصياغة السياسات، فإن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية قد ازداد في ضوء تجميد الإنفاق. واستدرك فقال إن استخدام هذه الموارد مع ذلك لم يكن معتمدا أو مستعرضا من جانب الهيئات المعنية، وهو، إذن، لا يتفق دائما مع أولويات منظمة الأمم المتحدة. كما أنه لفت انتباه اللجنة إلى التوصية ١ في هذا الصدد.

٥ - وقال إن دراسة قياس التكاليف التي أجريت في السبعينيات أيّدت استخدام نهج التكلفة الكاملة ومعدلا متوسطا لتكاليف الدعم قدره ٢٣ في المائة (مقارنة مع ١٣ في المائة لاحقاً). وتحاول غالبية المؤسسات استرداد تكاليف الدعم التزايدية. ويستند هذا النهج التزايدي في حساب تكاليف الدعم إلى افتراض أن لكل مؤسسة وظائف أساسية ينبغي ألاّ تُموّل من موارد خارجة عن الميزانية. وفي هذا الحال تنطبق التوصيتان ٢ و ٣ وأعرب عن أمله في أن تكون التوصيتان ٤ و ٥ واضحتين.

٦ - وفي ما يتعلق بتطبيق سياسات تكاليف الدعم، قال إنه لا بد من تعريف التكاليف المباشرة كتكاليف يمكن أن تعزى لأنشطة فردية، في حين لا يمكن فعل ذلك في التكاليف غير المباشرة. وتقوم المؤسسات باسترداد تكاليف الدعم كعناصر مباشرة أو كعناصر داخلية في المشاريع، وفي هذه الحال تنطبق التوصية ٦. أما التوصية ٧ فهي موجهة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد تكون

مهمة للجمعية العامة أيضا. وأعرب عن أمله في أن تكون التوصية ٨ واضحة.

٧ - وفي ما يتعلق بالمواءمة ما بين المبادئ المتبعة في السياسات، قال إن الدول الأعضاء ترحب بنهج الشفافية الذي تحث عليه التوصيات من ٩ إلى ١٢. كما تدعو التوصيتان ١٠ و ١٢ للمزيد من الإدارة الفعالة.

٨ - **السيد خايمه سيفيلا** (الموظف الرئيسي للشؤون المشتركة بين الوكالات في أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض المذكرة التي تحيل تعليقات الأمين العام وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/57/442/Add.1). وقال إن التقرير يختلف عن الدراسات السابقة في أنه يركز على البيئة السائدة للسياسات العامة واتجاهاتها الحديثة أكثر من تركيزه على آليات قياس التكاليف وحساب معدلات تكاليف الدعم بغية تطبيقها على مجمل المؤسسات.

٩ - وتابع قائلا، إن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين يرحبون بالتقرير، ويشيرون إلى فائدة تجميع المعلومات الأساسية التي تبين التماثلات والتباينات بين منظمات الأمم المتحدة. كما أن التقرير يوفر إطارا عمليا لتعديل السياسات العامة نظرا لأن العديد من القضايا المثارة تتصف بالتعقيد والحساسية على الصعيد السياسي.

١٠ - وأضاف أن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين يتفقون على أن الطريقة المستخدمة سابقا في تطبيق معدل وحيد لتكاليف الدعم لم تعد تستجيب للاحتياجات السريعة التغير للمؤسسات المعنية، وأشاروا إلى أن الرؤساء التنفيذيين غالبا ما يضطرون إلى السماح بمخالفة المعدلات المختلفة. ويؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بالإجماع المقترح الذي يميل إلى اعتماد إطار جديد لسياسات عامة يأخذ بالحسبان تنوع الخدمات، ويشجع على المرونة من أجل الاستجابة للطلبات غير المنتظرة، مع ضمان تحقق المستوى المطلوب من إيرادات تكاليف الدعم.

١١ - وفي ما يتعلق بالتوصيات، يجد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أنها مقبولة عموما رغم إعرابهم عن تحفظات بشأن بعض أجزاء من التوصية ١ (أ) والتوصية ١٠، وأشاروا إلى الحاجة إلى المزيد من التوضيح قبل اتخاذ قرار بشأن التوصية ١ (ب) والتوصية ٦.

١٢ - وفي ضوء الرغبة القوية في الشروع في مشاورات على نطاق المنظومة، قال إن أعضاء المجلس يعتزمون النظر في الآليات المناسبة على صعيد العمل، تحت إشراف اللجنتين الرفيعتي المستوى. وستتضمن هذه الآليات إطارا لعملية التشاور ولرصد إجراءات متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

١٣ - **السيدة عفيفي** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن استعراض وتنفيذ الميزنة القائمة على النتائج يجب أن يتمّا طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣١ والقواعد والأنظمة ذات الصلة. وإن النهج المستند إلى النتائج هو آلية تقنية تسمح بتحسين تقييم البرامج وليست غاية بحد ذاتها. وبناء عليه يجب استعراضها بصورة منتظمة بغية تحسينها.

١٤ - وأشارت مع التقدير إلى أن وحدة التفتيش المشتركة ميزت تمييزا دقيقا بين تطبيق النهج القائم على النتائج على الصعيد الوطني وضمن المؤسسات الدولية. واستدركت فقالت إن مجموعة الـ ٧٧ لا تؤيد ما ورد في الفقرة ٣٠ من التقرير من أن الدول الأعضاء تتدخل في كل صغيرة وكبيرة من أمور الإدارة.

١٥ - وتابعت قائلة إن الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لأنشطة غير أساسية ينبغي أن تستخدم بما يتماشى

مع التحديد الواسع للأولويات البرنامجية الذي توافق عليه الأجهزة التشريعية وليس على أساس أحكام ذاتية. هذا وقد طلبت المتحدثة توضيحاً للفقرة ٤٧ من التقرير بشأن التناقضات التشريعية في السياسات المطبقة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - **السيدة ناكيان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يوافق اللجنة الاستشارية في التوصية التي صاغتها في الفقرة ٦ من تقريرها (A/57/434) أن توافق الجمعية العامة على توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وإن وفدها يؤيد بالأخص التوصية ١١ التي تدعو مجلس الرؤساء التنفيذيين للقيام بدور أكثر فعالية في وضع ورصد سياسات تكاليف الدعم. ويوافق وفدها أيضا اللجنة الاستشارية في رأيها بأن تضم مقدمة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ معلومات بشأن التغييرات التي يتعين إحداثها على صعيد السياسة العامة في ما يتصل بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة. وقالت إن وفد الولايات المتحدة يعرب عن خيبة أمله من تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي يتصف بالتعقيد والالتواء مما جعل من العسير على اللجنة الخامسة إدراك فحواه إدراكا كاملا والعمل وفقا لتوصياته على النحو المناسب.

١٧ - وقالت إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة بعنوان: ''النهج القائم على النتائج في منظمة الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' (A/57/372) مثير للاهتمام وحسن التوقيت. إلا أن نطاقه واسع جداً ومحتواه أكاديمي جدا، ولا يقدم توصيات عملية وملموسة كي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها اللجنة الخامسة. وأضافت أنه نظرا إلى أن الجزء الأول وحده يدخل ضمن اختصاص اللجنة فإنه ليس واضحا لماذا أعد التقرير في جزأين، أو ما هو مآل الجزء الثاني. وأعربت عن الأسف لأن المفتشين لم يأخذوا في الاعتبار القرارات السابقة للجمعية العامة التي تدعو لأن تكون تقارير وحدة التفتيش المشتركة أكثر إيجازاً وأكثر تركيزاً وأن تتضمن توصيات عملية قابلة للتطبيق. وأخيرا سألت المتحدثة عن مقدار التكلفة الإجمالية الذي بلغه إعداد تقريري وحدة التفتيش المشتركة.

١٨ - **السيد أوبامي** (غابون): تحدث باسم المجموعة الأفريقية فقال، إن المجموعة تؤيد البيان الذي قدمته ممثلة المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين كل التأييد وإن المجموعة تريد التأكيد من جديد على الدور الهام الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق وكذلك على استمرار وثاقة صلة الخطة المتوسطة الأجل بالعملية الحكومية الدولية في التخطيط والبرمجة والميزنة والمتابعة والتقييم، التي يجب وضع أهداف ومؤشرات محددة لنجاح أدائها. وينبغي للجنة البرنامج والتنسيق مواصلة مداولاتها الجارية الهادفة إلى تحسين وسائل عملها، كما ينبغي للأمين العام أن يقدم مقترحات في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

١٩ - وتابع قائلا إن التحديات الراهنة التي يفرضها التطور تتطلب من المنظمة والدول الأعضاء أن تتحملا مسؤولياتهما وأن تعتمد استراتيجيات كفيلة بالاستجابة لاحتياجاتهما. ونظرا لصعوبة وضع أهداف محددة في سياق ميزانية لفترة سنتين، فإنه ينبغي اتباع نهج قائم على النتائج في الخطة المتوسطة الأجل بغية إنجاز الأهداف المحددة. ويتعين وضع أهداف وأطر زمنية واضحة بغية ضمان تخصيص كفؤ للموارد من أجل تنفيذ البرامج التي صدر بشأنها تكليف، وتوفير فرصة لتقييم أثرها وفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم.

٢٠ - **السيدة دايس** (اليونان): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، فسألت، كيف يقترح المفتشون الرد على التحفظات وعلى وجهات النظر المخالفة التي أعربت عنها

المنظمات المشاركة في ما يتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة واستنتاجاتها. ذات الصلة. وأضافت أن من المفيد معرفة فيما إذا كانت وحدة التفتيش المشتركة قد ناقشت، خلال صياغة التقرير، المبادئ المتصلة، على صعيد السياسة العامة، بالتقريب قبل تناول موضوع التنسيق.

٢١ - **السيد كوياما** (وحدة التفتيش المشتركة): في معرض رده على أسئلة تم طرحها، قال إن التحفظات والآراء المخالفة للمنظمات قد ضمنت في مرفق للتقرير على أساس تجريبي، وفقا للطلب الوارد في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤٥. وقال إن التحفظات والآراء المخالفة ذات أهمية هامشية وقد قبل أعضاء لجنة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق معظم توصيات وحدة التفتيش المشتركة عموما. هذا وقد طلبت اللجنة من وحدة التفتيش المشتركة في العام الماضي أن تقدم اقتراحات إضافية عن كيفية التعامل مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والمنظمات وسوف ينظر في المسألة على نحو إضافي في الدورة القادمة لوحدة التفتيش المشتركة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن مشكلة مواءمة تكاليف الدعم مشكلة مستمرة منذ عهد بعيد. وفي ما يتعلق بالإمكانات المستقبلية، فقد كان هناك دعم قوي في الاجتماع المشترك بين الوكالات الذي انعقد في العام الماضي للتقدم بأسلوب متسق. وهو يأمل في أن المسألة ستنال المزيد من النظر، مما سيؤدي إلى تحسينات ملموسة في المستقبل.

٢٣ - وأردف قائلا إنه بشأن مسألة معاملة الموارد الخارجة عن الميزانية فإن وحدة التفتيش المشتركة قد أوصت بأن يعكس استخدام تلك الموارد الأولويات الواردة في الولايات التشريعية. وأضاف أن إحدى التوصيات لوحدة التفتيش المشتركة تناولت التناقضات في القواعد والإجراءات، والتي يأمل هو في أن الأمانة العامة ستحلها في المستقبل القريب.

٢٤ - **السيدة برتراند** (وحدة التفتيش المشتركة): عرضت تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/57/372)، فقالت إن الأخذ بالمفهوم القائم على النتائج في ممارسة الميزنة والتخطيط قد تسبب في حدوث زخم إضافي للتغيير في ثقافة إدارة المنظمة وشجع على التقييم الذاتي الصحي. لقد عرض التقرير فرصة لإعادة النظر في الطريقة التي تحاول بها الأمم المتحدة أن تنجز مهمتها.

٢٥ - واستطردت قائلة إن النهج القائم على النتائج يجب أن يخدم، على أي حال، الغرض النهائي الذي تأسس من أجله، وأن يكون على صلة بمديري البرامج حتى يستطيعوا أن يبرهنوا للرأي العام أن عملهم كان مفيدا للمجتمع الدولي. لذلك ينبغي على مديري البرامج أن يتمكنوا من رؤية قيمة النهج القائم على النتائج، وجوهره هو التقييم الذاتي المستمر المترافق بتغذية رجعية مطردة من الدول الأعضاء. وقال إن من المهم إذن في تحضير الميزانيات البرنامجية المستقبلية والخطط المتوسطة الأجل إعادة النظر في النُهج لمعرفة ما إذا كانت ملائمة لطبيعة أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها.

٢٦ - وأضافت قائلة إنه لم يكن ممكنا اعتماد نهج ''القالب الواحد الذي يصلح للجميع''. ذلك أنه ينبغي أن تؤخذ طبيعة البرامج في الاعتبار لدى اعتماد النهج القائم على النتائج. وهناك حالياً حوالي ٨٦٤ مؤشر إنجاز، وبعضها يكرر البعض الآخر، وينبغي تكييف هذا البعض ليوائم طبيعة البرنامج. إن المواءمة والمرونة حاسمان في توفير الدعم للنهج وتعزيز موثوقيته.

٢٧ - وأردفت قائلة إن الجزء الأول من التقرير تناول تجربة الميزنة والتخطيط المبنيين على النتائج وأوجه قصورها وشرح

كيف يمكن تحسينها. كما وصف الجزء الثاني الأدوات الجديدة والعملية الجديدة، مما سيمكن منظومة الأمم المتحدة من اعتماد نهج قائم على النتائج ذي مغزى وواقعي ويزود الدول الأعضاء بأدوات هامة أخرى يمكن بها رصد التقدم نحو أهداف الإعلان بشأن الألفية. وأضافت أنه فيما توجد ولايات أخرى ذات أهمية مساوية، مثل تلك الصادرة عن مؤتمرات عالمية رئيسية، فإنها قد استعملت هي لإعلان بشأن الألفية مثالا لأنه يوجز ولايات المجتمع الدولي ويظهر كيف يخدم النهج القائم على النتائج أهداف الدول الأعضاء. وهناك رابط منطقي بين الجزأين وهي تأسف لأن ولاية اللجنة هي أن تدرس الجزء الأول فحسب.

٢٨ - وقالت إنه بشأن مسألة تكاليف التقرير، فقد قامت هي نفسها بكل العمل ذي الصلة، بما في ذلك البحث، وقد زارت نيويورك مرتين، مسافرة في كل مرة على مقعد من الدرجة السياحية. أما في ما يتعلق بالمجال الطموح للتقرير، فهي تأمل أن سيعكس بدقة القضايا المتضمنة تبني النهج القائم على النتائج.

٢٩ - **السيد فريد** (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): مقدما مذكرة الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن النهج القائم على النتائج في الأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/57/372/Add.1)، قال إن الوحدة قد أنجزت دراسة واسعة تعالج القضايا الهامة المتعلقة بكل نواحي عمل منظومة الأمم المتحدة تقريبا. ونظرا لاتساع مجال التقرير، فإن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يرون، في بداية الأمر، أن الجزأين الأول والثاني ينبغي أن يدرسا على نحو منفصل، وأن ذلك سيمكّن من إجراء تقييم أكثر تعمقا لكل جزء على حدة، مما سيؤدي إلى متابعة أكثر اتساقا للتقرير ككل. ووفقا لذلك، فإن تعليقات أعضاء المجلس قد أوردت في جزأين، مما يعكس بنية التقرير نفسه.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن الأعضاء قد وجدوا عموما أن النتائج والاستنتاجات الرئيسية المستخلصة في الجزء الأول من التقرير، والذي يعالج الميزنة والتخطيط القائمين على النتائج، تقدم الكثير من المعلومات. وقد اتفقوا على ضرورة إيضاح مفهوم النتائج وعلى ضرورة تشذيب تطبيق تقنيات الميزنة القائمة على النتائج. كما أن التوصيات المقدمة في الجزء الثاني مقبولة إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن تحليل فعالية الميزنة والتخطيط المبنيين على النتائج ونقاط قوتهما وضعفهما كان يمكن أن يكون أكثر فائدة لو أُوليت التجارب ذات الصلة للمنظمات الأخرى من غير الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الاعتبار الواجب في تطبيق الطرق القائمة على النتائج. وقد أيد أعضاء المجلس بقوة التوصية التي تنادي بإيجاد بيئة ممكنة من خلال تدريب الموظفين واعتماد تدابير للفت اهتمام مديري البرنامج.

٣١ - واستأنف قائلا إن الجزء الثاني من التقرير احتوى على اقتراحات لإدخال الأدوات الجديدة لتحقيق نهج قائم على نتائج أكثر فعالية في الأجل المتوسط وتزويد الدول الأعضاء بآليات معززة لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف الإعلان بشأن الألفية. وقد كان من المتوقع أن تقرير الاستعراض القطري المشترك المقترح وتقرير الاستعراض الاستراتيجي متوسط الأجل المقترح سيتحاشيان الحاجة إلى خطة خلف للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، أو إذا لم يحدث ذلك، فإن الاستنتاجات التي تم استخلاصها على صعيد السياسة العامة في الصكين الجديدين لبرامج الأمم المتحدة وأنشطتها سيؤخذان في الحسبان في الخطة التالية المتوسطة الأجل. ويرى أعضاء المجلس أن التغيرات الهيكلية والإدارية المقترحة من قبل المفتشين ستدرس على نحو أنسب

ما إن يتم اكتساب ما يكفي من التجربة في تطبيق النهج القائم على النتائج في منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وأضاف قائلا إنه في ما يتعلق بتقرير الاستعراض القطري المشترك المقترح، فإن أعضاء المجلس يدعمون الهدف الأساسي المتمثل في تخفيف العبء الواقع على أجهزة الحكم المحلي بتعزيز تنسيق التقارير وتبسيطها ودمجها على الصعيد القطري. كما أنهم يرحبون بتحليل الآليات القائمة الرامي إلى إدماج الأعمال على نطاق المنظومة نحو بلوغ أهداف الإعلان بشأن الألفية. ومع ذلك، لم يُصدقوا أن وثيقة واحدة يمكنها أن تحيط على نحو ملائم بكامل عمل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، أو أن تحل محل التقارير الحالية، التي تخدم كصكوك للبرمجة وكطرائق إبلاغ للهيئات التشريعية الفردية. وبالفعل، فإن الصك الجديد المقترح سيدخل على الأرجح نسقا جديدا من تقديم التقارير، ولا يبسط العمليات القائمة. وأما العيب الآخر فهو دورة تقديم التقارير الطويلة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن أعضاء المجلس وجدوا أن الجزء الثاني من التقرير، على ما يفيد من الجاذبية من الناحية المفاهيمية، لم يؤسس توصياته على تحليل كاف للحقائق التشغيلية والعملية على الصعيد القطري وللقضايا التنظيمية والسياسية والقانونية والمالية والإدارية التي تحتاج إلى المعالجة في التحرك نحو النظام الجديد الذي اقترحه المفتشون. وهذه التعليقات لا تنقص على أي حال من قيمة المساهمة المفاهيمية التي قدمها التقرير والكثير من الأفكار العميقة التي قدمها.

٣٤ - **السيدة دايس** (اليونان): متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة، إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة والبلدان المرتبطة بلغاريا وتركيا ورومانيا، قالت إن الاتحاد الأوروبي قد نافح على الدوام لصالح الإدارة القائمة على النتائج. وإن الرأي العام يطالب بالاستجابة والمساءلة. فهو يريد الدليل على أن الأمم المتحدة تستجيب للتحديات التي تواجهها بأسلوب كفؤ وفعال التكاليف وشفاف، وأنها تحقق النتائج المرجوة في مختلف مجالات عملها.

٣٥ - واستأنف قائلا إن عملية الإدارة القائمة على النتائج ليست هدفا بحد ذاتها. ولكن الهدف هو مساعدة الدول الأعضاء في الوصول إلى الأهداف التي حددها المجتمع الدولي. إن الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هي خطوة هامة أولى نحو ''ثقافة قائمة على النتائج''، ولكن ما يزال هناك الكثير من المجال للتحسين. لقد قدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/57/372) تحليلا مفيدا لكيفية تعزيز فعالية الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل القائمتين على النتائج، وكيفية قياس ما إذا كانا يلبيان توقعات الدول الأعضاء. إن الرقابة والتقييم الفعالين لا يكونان ممكنين إلا من خلال المزيد من الوضوح والدقة في الأهداف والإنجازات المتوقعة وكذلك في مؤشرات الإنجاز.

٣٦ - وأضاف قائلا إنه لا يمكن أن يوجد نهج قائم على النتائج من نوع ''القالب الذي يصلح للجميع''، لأن مثل هذه الطرائق تحتاج إلى المواءمة والإصلاح والتشذيب باستمرار. لقد أكد تقرير وحدة التفتيش المشتركة على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ هي الأخرى في الاعتبار خصائص محددة؛ وأن هذا سيكون تحديا للأمانة العامة والدول الأعضاء.

٣٧ - واستأنف قائلا إن في الإمكان استخدام الخطة متوسطة الأجل، شريطة زيادة تطويرها أداة للإدارة القائمة على النتائج، لتمكين الدول الأعضاء من تقييم ما إذا كانت استراتيجيات الأمم المتحدة وأنشطتها ذات الصلة متسقة وملائمة لبلوغ أهداف الإعلان بشأن الألفية والأهداف الدولية الأخرى. وأنه ينبغي للخطة المتوسطة الأجل مواءمتها

على نحو أكثر مع أهداف الإعلان بشأن الألفية وخطط عمل مؤتمرات الأمم المتحدة، كما أكدت على ذلك وحدة التفتيش المشتركة.

٣٨ - وقال إنه على الرغم من أن اللجنة تدرس الجزء الأول فقط من تقرير وحدة التفتيش المشتركة، فإن الجزء الثاني من التقرير اعتمد رأيا على نطاق المنظومة يستحق الاهتمام، خاصة من قبل المنتدى الحكومي الدولي المختص.

٣٩ - **السيد الصباغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويعرب عن تقديره لجهود وحدة التفتيش المشتركة، غير أنه يؤكد على أنه ينبغي أن تكون توجيهاتها أكثر وضوحا وأكثر عملية. ذلك أنه إذا كانت التوصيات أو مقترحات تنفيذ هذه التوصيات تتسم بالغموض فسوف تصبح فائدتها مدعاة للتساؤل، وقد تكتفي الجمعية العامة بأن تحيط علما بالتقرير بدلا من الاستفادة حقا من محتواه.

٤٠ - **السيد تانكونو** (النيجر): طلب توضيحا للتوصية ٤ من الجزء الثاني من تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن النهج القائم على النتائج الذي يدعو إلى ''إطار استراتيجي متناسق، ومترابط، إن لم يكن عاما، لمنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، يساعد الدول الأعضاء في بلوغ أهداف الإعلان بشأن الألفية''. وسأل عن نطاق التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز، وعما إذا وُجد تكرار في العديد من الوثائق، من مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي يطلب من الدول النامية تقديمها إلى هذه المؤسسات وإلى الأمم المتحدة.

٤١ - **السيدة عفيفي** (المغرب): قالت إنه ليس هناك بديل من الإدارة القائمة على النتائج كأداة لتحقيق أهداف المجتمع الدولي. ولهذا السبب، تشعر بالحيرة للإشارات العديدة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (مثل الفقرات ٢٦، و ٢٧، و ٢٨، و ٣٠، و ٣١، و ٣٢) لأوجه القصور في استخدام هذا المفهوم. وتساءلت عما إذا كانت أوجه القصور هذه وأسباب الانزعاج التي نوقشت في الفرع هاء من الجزء الأول من التقرير تدل على غموض. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان قد تم وضع أسس سليمة لإدارة قائمة على النتائج، وعما إذا كان قد تم تدريب الموظفين وحفزهم بشكل مناسب، وعما إذا كانت الدول الأعضاء على إطلاع حسن وعما إذا كان قد تم وضع مؤشرات لمدى الملاءمة.

٤٢ - **السيدة برتراند** (وحدة التفتيش المشتركة): قالت إن الأخذ بميزانية قائمة على النتائج ''وثقافة النتائج'' لم تكن مهمة يسيرة. فقد بدأت الحكومات الوطنية باستخدام هذا الأسلوب في أوائل التسعينيات، ولا تزال هذه الحكومات تعمل على تكييفها وفق ظروفها الخاصة؛ وفي الواقع، يعتبر التكييف جزءا لا يتجزأ من هذه العملية.

٤٣ - وأضافت أنها أنجزت تقريرها منذ سنة، وأن ملاحظاتها تعكس آراء مديري البرامج الذين استشارتهم في ذلك الحين. وقد توصلوا إلى القناعة بأن النهج القائم على النتائج يناسب حاجتهم لإثبات أهمية وجدوى عملهم للدول الأعضاء.

٤٤ - وأضافت أنه لم تجر بحوث كافية بشأن اعتماد المنظمات الدولية للأساليب الوطنية، لهذا فإن مهمة التكيف مع هذه الأساليب لا تزال مستمرة. ويشير التقرير المرحلي للأمين العام بشأن الميزنة على أساس النتائج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/57/478) إلى نهج ''التعلم بالأداء''، انتظارا للتوصيات الواردة في تقريرها.

٤٥ - وفي ما يتعلق بالتوصية بتنسيق الأطر الاستراتيجية قالت إنها ذكرت من خلال خبرتها الأخيرة في الميدان بأن المانحين ''يفرضون'' الاحتياجات الاستراتيجية في ما يتصل بتخفيف عبء الديون وغيرها من البرامج؛ ويشكل تعدد

المطالبات عبئا ثقيلا على الدول النامية. وينبغي إيلاء اعتبار أكبر لقدرات البلدان وتملكها مقاليد برامجها.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/C.5/57/L.54)

مشروع القرار A/C.5/57/L.54

٤٦ - **السيد هو** (سنغافورة): قال، في معرض تقديمه لمشروع القرار A/C.5/57/L.54، إنه ينبغي إضافة كلمة ''Should'' من النص باللغة الانكليزية في السطر الرابع بعد كلمة ''They'' من الفقرة ١٢ من ''Section II B''، وأنه ينبغي الاستعاضة عن كلمة ''أو'' بعبارة ''وألا تؤثر بشكل سلبي عليها'' في السطر الرابع من نفس الفقرة من النص باللغة العربية. وأضاف أن مشروع القرار قد كان نتاج شهور عديدة من العمل الصعب الذي قامت به الوفود والأمانة العامة، وطالب هو باعتماده من دون تصويت.

٤٧ - **السيدة عفيفي** (المغرب): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأشارت إلى أن الفقرة ٣٠ من الجزء ثالثا كررت الأحكام الواردة في الفقرة ٢٠ من الجزء أولا من قرار الجمعية العامة ٤٩/٥٤؛ وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين مستعدة للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار على أساس أن من المفهوم أن تشمل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الموارد اللازمة لتنفيذ الفقرة ٢٠ وألا يتم إصدار الميزانية البرنامجية في شكلها النهائي إلا بعد موافقة الجمعية العامة بعد إدخال التغييرات في مستوى الموارد فيها.

٤٨ - **السيد الصباغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يرغب في أن ينضم إلى وفد المغرب في البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤٩ - **السيدة سيلوبرافو** (كوبا): طالبت بالحصول على تأكيد بأنه لن تفرض أية قيود على طول الوثائق التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة.

٥٠ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يدعم مشروع القرار وإنه على ثقة من استمرار توفير الموارد لتنفيذ الفقرة ٢٠ من الجزء أولا من القرار ٢٤٩/٥٤ وأضاف أن صيغة تلك الفقرة تمثل صيغة توافقية جيدة، وأن وفده يشعر بالارتياح لممارسات مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات منذ اعتماده.

٥١ - **السيدة أناغنو ستوبولو** (اليونان): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي فقالت إن الوفود ذات العلاقة تعلن استعدادها لاعتماد مشروع القرار. وستقوم تلك الوفود، في نطاق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بدراسة الاقتراحات التي سيطرحها الأمين العام لمعالجة المسألة التي أثيرت في الفقرة ٣٠ من الجزء ثالثا.

٥٢ - **السيدة لويس** (رئيسة دائرة التخطيط المركزي والتنسيق): أجابت على السؤال الذي طرحته ممثلة كوبا فقالت إنه لا توجد قيود، وفقا للأنظمة الحالية، على طول الوثائق التي تقدمها الدول الأعضاء. غير أن هناك مبادئ توجيهية صارمة بطول الوثائق التي تصدر عن الأمانة العامة.

٥٣ - هذا وقد اعتمد مشروع القرار A/C.5/57/L.54 بصيغته المنقحة شفويا.

٥٤ - **السيد هيريرا** (المكسيك): تكلم باسم، الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور وشيلي، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، وهندوراس، فقال إنه قد مرت عدة شهور منذ أن أعرب وفده عن آراء الدول الأعضاء الناطقة بالإسبانية بشأن نوعية الترجمة الشفوية

والترجمة التحريرية الإسبانية. ومنذئذ أضحت الاتصالات بين هذه البلدان والأمانة العامة أوثق. وقد أسفرت المناقشات مع الأمانة العامة، وبشكل خاص مع السيد ستوبي، الأمين العام المساعد في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وبشكل مباشر مع رؤساء الترجمة التحريرية والشفوية الإسبانية، عن نتائج ملموسة وأكدت على الاحترافية المهنية لدى الموظفين وتفانيهم في خدمة المنظمة.

٥٥ - وأضاف أن تحسن الاتصالات بين الوفود الناطقة بالإسبانية، ومقدمي خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية الإسبانية قد أفضت إلى إحراز تقدم. وقد نتج عن هذا الحوار جهود مشتركة لتوفير خدمات مؤتمرات ذات نوعية أفضل. وقال إن توفير الوفود معلومات فورية وصحيحة عن أية أخطاء تكتشفها سيمكن الأمانة العامة من تحسين الخدمات ذات الأهمية الحيوية لعمل جميع الوفود.

٥٦ - وقال إن الوفود الناطقة بالإسبانية تقدر دعم الوفود الأخرى التي شاركت الناطقين بالإسبانية شواغلهم؛ وستستمر الوفود في العمل بشكل بناء بشأن المسائل التي تؤثر على عمل جميع الدول الأعضاء.

٥٧ - **السيد كيلا بيل** (بوتسوانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فأشار بارتياح إلى أنه نتيجة لإنشاء خدمة دائمة للترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ازداد على نحو ملحوظ عدد الاجتماعات التي وفرت فيها خدمات الترجمة الشفوية. وطلب تأكيدات التقرير الذي ورد بشأنه طلب في الفقرة ٥ من الجزء ثانيا - ألف، والذي تم طلبه لأول مرة في القرار ٢٤٢/٥٦، سوف يُنشر في حينه. وأعرب عن ثقته في أن تقوم الأمانة العامة بإعداد تقرير كتابي بشأن استخدام مرافق وخدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وفي أن يتم في نيروبي عقد جميع الاجتماعات التي يقع مقر هيئاتها في نيروبي إلا إذا أذنت الجمعية العامة بخلاف ذلك، وفقا للقواعد الناظمة لشؤون المقار.

٥٨ - **السيدة سيلو رافو** (كوبا): قالت إن مشروع القرار ينطوي على مزية هامة، ألا وهي الإقرار بدور الجمعية العامة في النظر في تدابير الإصلاح المتعلقة بالإدارة والميزانية وباعتماد هذه التدابير. على أنه ينبغي للتقرير بشأن المنهجية المستخدمة في قياس توفير خدمات المؤتمرات، والتي طلبتها الجمعية العامة في الفقرة ١٣ من الجزء ثانيا - ألف أن يشمل المصادر الرسمية وغير الرسمية للإحصاءات المستخدمة يأخذ بعين الاعتبار الشواغل المشار إليها في قراري الجمعية العامة ٢٥٤/٥٦ دال و ٢٨٧/٥٦ بشأن الأثر السلبي للتدابير الاقتصادية على توفير خدمات المؤتمرات للمجموعات الإقليمية على نطاق المنظومة. وقالت إن وفدها يأمل أيضا في تقديم تقرير منفصل مفصّل عن الآثار التي تترتب من حيث التكاليف على توفير خدمات مؤتمرات، يمكن التنبؤ بها وتكون كافية، للاجتماعات التي تعقدها التجمعات الإقليمية والرئيسية الأخرى للدول الأعضاء إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها السابعة والخمسين المستأنفة كي تنظر الجمعية العامة فيه في نطاق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٥٩ - وفي ما يتعلق بالجزء ثانيا - باء، الذي يتناول مسألة تحسين أداء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات أضافت أنها ترغب في الإشارة إلى أن الفقرة ٣ لا تأذن بالإدماج المقترح لمهام أمانات الخدمة التقنية للجنتين الخامسة والسادسة التابعتين للجمعية العامة في مهام الإدارة. وقالت إن الفقرة المذكورة، بدلا من ذلك، تطلب من الأمين العام تقديم الاقتراح المذكور في نطاق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للنظر فيه مجددا. وينبغي للبت في هذا الشأن انتظار قرار من الجمعية العامة.

٦٠ - وفي معرض الإشارة إلى الفقرة ١٢ من الجزء ثانيا - باء، قالت إنها تُعرب عن أملها في أن تفضي الإصلاحات المقترحة إلى إحداث تحسينات في خدمات المؤتمرات التي توفر للدول الأعضاء. وقالت إن الجمعية العامة تتفق في الفقرة ٣ في الرأي مع ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أنه ينبغي اتباع نهج عملي كي لا يتم إدخال قيود غير لازمة على قدرة هيئة حكومية دولية أو مؤتمر حكومي دولي على التوصل إلى نتيجة ناجحة. أما في ما يتعلق بتأخر صدور المحاضر الحرفية والموجزة، فقد قالت إنها تأمل في أن تؤدي التدابير التي طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٧ من الجزء ثالثا من الأمين العام اتخاذها إلى تحسين الوضع. وأما بشأن مسألة طول الوثائق، فقد قالت إن وفدها يرحب بالتوضيح الذي قدمه ممثل الأمانة العامة من أنه لا توجد أي تغييرات، وطلبت توزيع المبادئ التوجيهية على جميع موظفي الأمانة العامة المعنيين بهذه المسألة بهدف مواءمة تنفيذها على نطاق المنظومة.

إشادة بالسيد جوزيف أكاكبو - ساتشيفي، أمين اللجنة بمناسبة إحالته على التقاعد

٦١ - تكلم كل من الرئيس، والسيدة عفيفي (المغرب) باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والسيد زيفيلاكس (اليونان)، باسم الاتحاد الأوروبي، والسيد كيلابيل (بوتسوانا)، باسم مجموعة الدول الأفريقية، والسيد كوماسيث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) باسم مجموعة الدول الآسيوية، والسيد بريكا (البوسنة والهرسك) باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، والسيدة جاكسون (جزر البهاما) باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيدة أديشي (بنن)، والسيدة بوكانن (نيوزيلندا)، أيضا باسم أستراليا وكندا، والسيد ممبي وافولا (أوغندا)، والسيد هيريرا (المكسيك)، والسيد أوبامي (غابون)، والسيد بوليدو ليون (فنزويلا)، والسيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية)، والسيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، والسيد هالبواكس (المراقب المالي)، فأشادوا بالسيد جوزيف - أكابو - ساتشيفي، أمين اللجنة بمناسبة إحالته على التقاعد.

٦٢ - **السيد أكاكبو - ساتشيفي** (أمين اللجنة): شكر الرئيس، وأعضاء اللجنة، وموظفي الأمانة العامة على تمنياتهم الطيبة ودعمهم الثابت الذي لم يفتر قط.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.